

النهائية ، كان الاعتراف بممثل الفلسطينيين يفرض نفسه ، وفي النهاية يجب على الاسرائيليين الاتصال بالفلسطينيين ، نظرا لان هؤلاء هم اعداؤهم الحقيقيون ، وان تحقيق السلام يفترض — من حيث المبدأ — اجراء حوار بين الاعداء .

فاذا كان هذا هو موقف العناصر والقوى الفرنسية التي عرفت بتأييدها لاسرائيل ، فليس غريبا اذن ان تظهر الاتجاهات الفرنسية الاخيرة سواء في شكل لقاء بين وزير الخارجية الفرنسي ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وما يعنيه ذلك ، او في شكل تصريحات صادرة عن الرئيس الفرنسي ، او في شكل موافقة فرنسا على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لعرض قضيتها ، فكل هذه الاتجاهات لم تكن طارئة ولا مفاجئة .

### ١٩٧٥ وآفاق المستقبل :

لا شك ان التطورات الاخيرة في موقف فرنسا تجاه الصراع العربي — الاسرائيلي تمثل تغيرا ايجابيا لصالح العرب ، بشرط ان نرى هذا التغير في حجه الحقيقي دون تهوين او تهويل ، وان نتعرف اولا على دوافعه واسبابه .

ان موقف فرنسا حاليا يرتكز الى قاعدتين أساسيتين : ١ — بقاء اسرائيل داخل الحدود التي كانت عليها في ٤ حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ ، أو اضافة تعديلات طفيفة في الارض التي احتلتها . ٢ — حل المشكلة الفلسطينية حلا مناسبا باقامة وطن فلسطيني .

ومعنى هذا ما يلي : اولا : ان حدود « الوطن الفلسطيني » و « الدولة اليهودية » ليست هي حدود قرار التقسيم في ١٩٤٧ . فهذا لا تقبله فرنسا الان ولا تؤيده او لا تضعه في اعتبارها . ثانيا : ان فرنسا الرسمية لا تؤيد حتى الان الفكرة التي تطرحها منظمات الثورة الفلسطينية عن الدولة الديمقراطية العلمانية التي تجمع المسلمين والمسيحيين واليهود (٤٩) .

وقد أكد وزير الخارجية الفرنسي هذه الاتجاهات لحكومة اسرائيل وممثلها عند زيارته الاولى من نوعها التي يقوم بها مسؤول فرنسي لاسرائيل منذ قيامها ، وذلك في اواخر تشرين الاول ( اكتوبر ) الماضي .

وفي ظل الظروف الراهنة يبدو من المرجح أن فرنسا لن تخطو كثيرا الى الامام عن الحد الذي بلغته الآن في اتخاذ موقف منصف من الصراع بين العرب واسرائيل . ولكن الموقف الحالي يمكن أن يزداد عمقا وتأثيرا لصالح العرب . ان تعميق هذا الموقف يكون بدفع فرنسا الى تحديد رؤيتها « للوطن الفلسطيني » ودفعها أكثر الى تقريب هذه الرؤية درجة أو أخرى من التصور العربي — الفلسطيني عن الدولة الفلسطينية . وهذه مهمة ليست صعبة . ذلك ان وثيقة المفكرين والسياسيين التي أعلنت في شباط ( فبراير ) ١٩٧٠ والتي سبقت الاشارة تقدم تصورا أكثر تحديدا عن دور فرنسي وأوربي تجاه « فلسطين » واسرائيل أكثر من التصور الذي وصلت اليه حتى الان الحكومة الفرنسية . واذا كان التصور الفكري — السياسي بهذا الخصوص قد ارتبط بالبحث عن نظام لامن البحر الابيض المتوسط ، وتوثيق العلاقات بين الدول الاوربية والعربية ، فان هذه فكرة تستحق الاقتراب منها ومعالجتها بحذر شديد . وعلى أية حال ، فليست هناك محاذير في السياسة أو تحفوفات ، ولكن هناك دائما حسابات توزن بدقة ، ونقطة الحساب الأساسية هنا ان لا يكون الدور الفرنسي — الاوربي عامة — يريد أن يطرح نفسه كبديل عن علاقات عربية مع القوى الاشتراكية ، أثبتت